



غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

www.abudhabichamber.ae



تقرير أبوظبي الاقتصادي نصف السدوي

ديسمبر 2019

IHS Markit بالاشتراك مع



عزيزي القاريء

المحتويات

3	التوقعات لأوظيفي
3	النمو النفطي وغير النفطي
5	القطاع الخاص في أوظيفي
5	مؤشر مديري المشتريات (PMI) لأوظيفي
6	مؤشر الأداء الاقتصادي (EPI)
6	مصروفات المستهلك
7	أسعار المستهلك
8	الاستثمار الخاص
9	الصادرات
11	الملخص

صور الغلاف: Shutterstock/IHS Markit

لقد حقق اقتصاد أوظيفي خطوات كبيرة في العام الماضي. ونما القطاع الخاص نمواً قوياً مما يؤهله ليصبح مرة أخرى القوة المحركة الرئيسة لاقتصاد الإمارة في عام 2020. ويعتبر هذا إنجازاً كبيراً حيث شهد عام 2019 العديد من العقبات على الساحة العالمية.

وألفت الظروف العالمية بظلالها على العلاقات التجارية، لكن أوظيفي تمكنت من التغلب على هذا الاتجاه بنجاح، مع وجود أدلة تشير إلى تخفيضات في الأسعار، مما يدعم صادرات أوظيفي – فعلياً، تمثل تخفيضات الأسعار القدرة التنافسية العالية لصادرات أوظيفي. مع ذلك، فإن وجود حافز قوي من الجانب المحلي هو الخطوة الصحيحة الواجب عملها الآن. هذا ما سيدعم الجهود المبذولة لتطوير اقتصاد حيوي ومبتكر وفقاً لما تصوره رؤية 2030.

ومن المتوقع أن تكون لمبادرة "غداً 21" تأثيرات إيجابية وأقوى في عامي 2020 و2021، خاصة بعد اكتمال المهلة الزمنية اللازمة للاستفادة من الحزمة المالية، واستكمال اللوائح الخاصة بالتنفيذ وتعريف القطاع الخاص بمبادرة "غداً 21" والتفاصيل المرتبطة بتنفيذ المبادرة.

ومن المتوقع أن تتمكن حكومة أوظيفي من خلال التدابير الهيكلية والاستثمار الاقتصادي من إطلاق دورة فعالة يُمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي وتحسين ميزانيات البنوك واستقرار وارتفاع أسعار العقارات وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص بالإمارة.

ويمكن لأوظيفي أن تتجاوز تأثير المتغيرات العالمية السالبة، وأثرها على الصادرات من خلال الاستمرار في سياسة زيادة الاستهلاك المحلي الذي يتم من خلال زيادة الانفاق على المشروعات المحلية. علاوة على ذلك، تشير احتمالات عام 2020 إلى أن الظروف العالمية ستصبح مرة أخرى مواتية وداعمة لصادرات القطاع الخاص في أوظيفي.

معلومات عن شركة IHS Markit: www.ihsmarkit.com

تعد IHS Markit (Nasdaq: INFO) إحدى الشركات الرائدة في مجال الحلول، والتحليلات، والمعلومات المهمة للصناعات والأسواق الرئيسية التي تشكل قوة دفع للاقتصادات في جميع أنحاء العالم. تقدم الشركة جيلاً جديداً من المعلومات، والتحليلات، والحلول للعملاء في قطاع الأعمال والقطاع المالي والحكومي، مما يعمل على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى ثاقبة تساعد على اتخاذ قرارات صائبة مستنيرة. لدى شركة IHS Markit ما يربو على 50 ألف عميل رئيسي في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي، بما في ذلك 85 في المئة من أكبر الشركات المصنّفة في قائمة Fortune Global 500 والمؤسسات المالية الرائدة على مستوى العالم. تلتزم IHS Markit الكائن مقرها في لندن بتحقيق نمو مستدام ومُريح.



إشعار حقوق الطبع والنشر وبيان إخلاء المسؤولية
حقوق الطبع والنشر © لعام 2019 محفوظة لشركة أوظيفي

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو توزيعه، أو إرساله بأي شكل أو وسيلة كانت، بما في ذلك النسخ التصويري، أو المسح الضوئي، أو التسجيل، أو غير ذلك من الوسائل الإلكترونية أو الميكانيكية، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر، إلا في حالة الاقتباسات الموجزة الواردة في الاستخدامات غير التجارية التي يسمح بها قانون حقوق الطبع والنشر.

لطلبات الحصول على إذن، أرسل إلى الناشر على العنوان التالي:

منسق أذونات القطاعات الرئيسية

المبنى الرئيسي لشركة أوظيفي،

شارع الكورنيش، صندوق بريد 662

الهاتف +971 2 6214000

الفاكس +971 2 6215867

البريد الإلكتروني: contact.us@adcc.gov.ae

8:00 ص - 3:00 م (الأحد - الخميس)

تمت الطباعة في الإمارات العربية المتحدة

تقرير أبوظبي الاقتصادي نصف السنوي

التوقعات لأبوظبي

واجه القطاع الخاص في أبوظبي عاماً صعباً في 2019، من المقرر أن يصبح العام الجديد بداية انتعاش حقيقي بعد فترة أطول من النمو دون المستوى. وقد تم الإعلان عن مبادرة "عداً 21" ومعها بدء تنفيذ حزمة التحفيز المالي واسعة النطاق.

وقد تبين أن ظروف 2019 أضعف مما كان متوقعاً في البداية. فقد انخفض أولاً النمو لعام 2018 إلى 0.9 % فقط - أي بانخفاض قدره نقطة مئوية واحدة تقريباً - وكان هذا مؤشراً على أن النمو كان متواضعاً بعض الشيء.

وعلاوة على ذلك فقد كانت الحرب التجارية العالمية، والتي بدا أن أبوظبي تجنبها دون أن يلحق بها نسبياً أي ضرر في النصف الأول من عام 2019 قد أصبحت ذات تأثير في النهاية أيضاً. كانت التعريفات الجمركية المطبقة على أساس ثنائي بين دول مثل الولايات المتحدة والصين تتسلسل عبر نظام التجارة العالمي وتعتبر الحدود لتؤثر على جميع سلاسل الإمداد الرئيسية بما يتجاوز الأهداف الأساسية.

كانت التجارة العالمية تفقد الزخم، ولم تكن أبوظبي استثناءً حيث تأثرت المعنويات في الصناعة وتجارة السلع وعكست الأسواق المالية المحلية هذا الضعف.

حدث كل هذا في الوقت الذي مهدت فيه حكومة أبوظبي الطريق لمزيد من التوسع في حصة القطاع الخاص من الاقتصاد. ولحسن الحظ، تم إعداد المسار حيث ارتفعت حصة القطاع غير النفطي في اقتصاد أبوظبي في الربع الأول من عام 2019. ومع ذلك فمن الصحيح أيضاً أن الحصة في



60.2%

حصة الاقتصاد غير النفطي

الأرباع السابقة قد ذهبت في الاتجاه الآخر معظم الوقت. تبدو البيانات الرئيسية للربع الأول مواتية لاقتصاد أبوظبي ورغم ذلك يجب أن يدرك صانعو السياسات أن نظرة أعمق تكشف عن عوامل سلبية يمكنها إضعاف الاقتصاد خلال عام 2020 وهناك ما يبرر وجوب التركيز المستمر للسياسة على تحفيز الطلب المحلي.

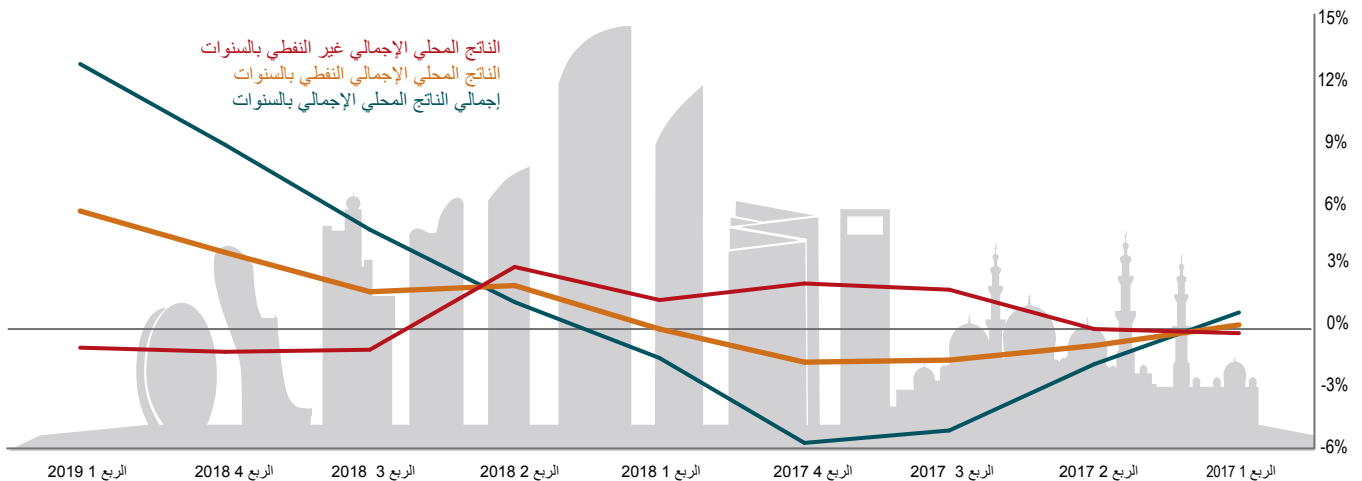
ارتفع إجمالي الناتج المحلي لإمارة أبوظبي بقوة في الربع الأول من عام 2019 بعد تعديله طبقاً لتأثيرات الأسعار وهي الفترة الأخيرة التي تم نشر البيانات عنها من قبل مركز الإحصاء في أبوظبي (SCAD) وأطال إجمالي الناتج المحلي من سلسلة النمو المتسارع الذي بدأ بعد النمو الثابت في الربع الأول من عام 2018.

ومع ذلك فقد كان جزء كبير من تسارع النمو هذا ناجماً عن قطاع النفط في الاقتصاد حيث سجل القطاع زيادة قوية بنسبة 12.8% في الربع الأول من العام. وبالمقارنة مع الربع نفسه من العام السابق فقد حقق الاقتصاد قفزة قوية بنسبة 2.2% مدعومة بقطاع النفط الذي نما بنسبة 5.1% (انظر الشكل 1).

النمو النفطي وغير النفطي

انخفضت الأنشطة غير النفطية فعلياً مقارنة بالربع الأول من العام السابق والربع السابق ولكن حصة القطاع غير النفطي في الاقتصاد ارتفعت في الربع الأول فقط لأن أسعار النفط انخفضت بشكل أقوى من أسعار الاقتصاد غير النفطي. وبقي القطاع غير النفطي متأرجحاً بين النمو والتراجع على أساس ربع سنوي طيلة عام 2018.

الرسم البياني 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يأخذ استراحة مؤقتة



غرفة أبوظبي © 2019

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

ارتفعت حصة القيمة غير النفطية المضافة إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 60.2% في الربع الأول من عام 2019 حيث تلعب المنتجات غير النفطية دوراً أقوى في الاقتصاد. وعلى المدى البعيد فإن الاتجاه واضح: بلغ إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ما بين 45% إلى 50% في بداية العقد الحالي، بينما تبلغ النسبة الآن حوالي 60% مما يؤكد الاتجاه نحو انخفاض الاعتماد على أسواق النفط. (انظر الشكل 2).

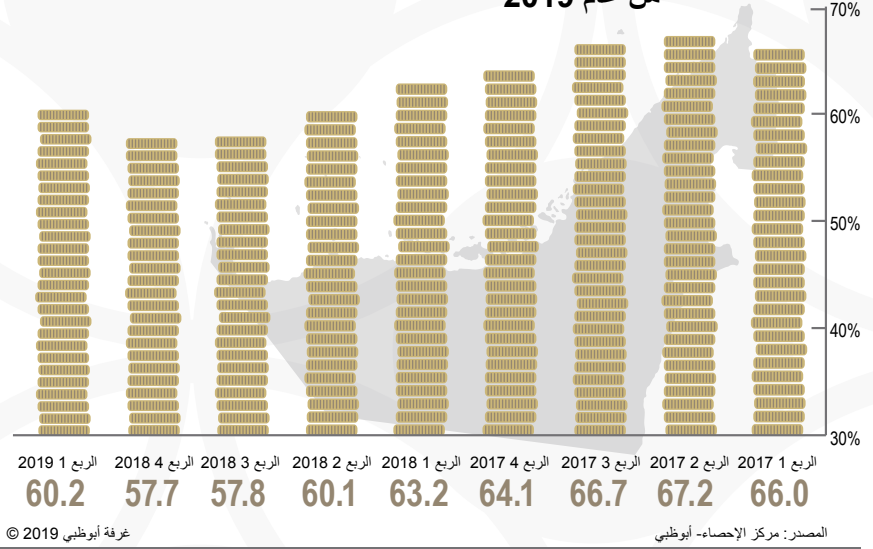
انخفضت أسعار النفط مؤخراً حيث أدت مكاسب الإنتاج إلى عرض الفائض مما أدى إلى الضغط على الأسعار. وقد شهد شهر أكتوبر 2018 أعلى مستوى لأسعار نفط مريبان على مدى السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك كانت الأسعار تنخفض مرة أخرى حيث أدى التراجع في توقعات الطلب واستمرار العرض القوي إلى انخفاض الأسعار في عام 2019.

وتستمر أسعار النفط في إظهار درجة عالية من التقلبات بسبب العديد من المخاطر المتغيرة بما في ذلك السوق الذي يشهد فائضاً في العرض وتباطؤاً في الطلب العالمي.

ومن المتوقع حدوث انخفاض بسيط في العرض حيث وافقت 10 دول من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على تخفيض مشترك في التصدير لأسواقها. ويضع الضغط المفروض لخفض الحصص مجموعة الدول المصدرة في وضع أفضل للتعامل مع إمكانية الاضطراب إلى التفاوض بشأن مزيد من التخفيض في العرض قرب نهاية الربع الأول بهدف الحفاظ على الحد الأدنى للأسعار (انظر الشكل 3).

تعتبر الحكومة هي المحرك الأساسي للتعافي مع الدعوة إلى المزيد من الإنفاق لسدّ العجز ولكن مع انخفاض سعر النفط ليس هناك مجال للإنفاق من أموال النفط.

الرسم البياني 2: ارتفعت حصة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الأول من عام 2019



وبناءً على توقعاتنا سينمو القطاع غير النفطي بين 1.5% و 2.0% في عام 2019 وبين 2.5% و 3.5% في عام 2020، ويرجع الفضل في ذلك بشكل كبير إلى الطلب المحلي وتأثير تدابير التقليل من الروتين في الاقتصاد وحزمة التحفيز الحكومية.

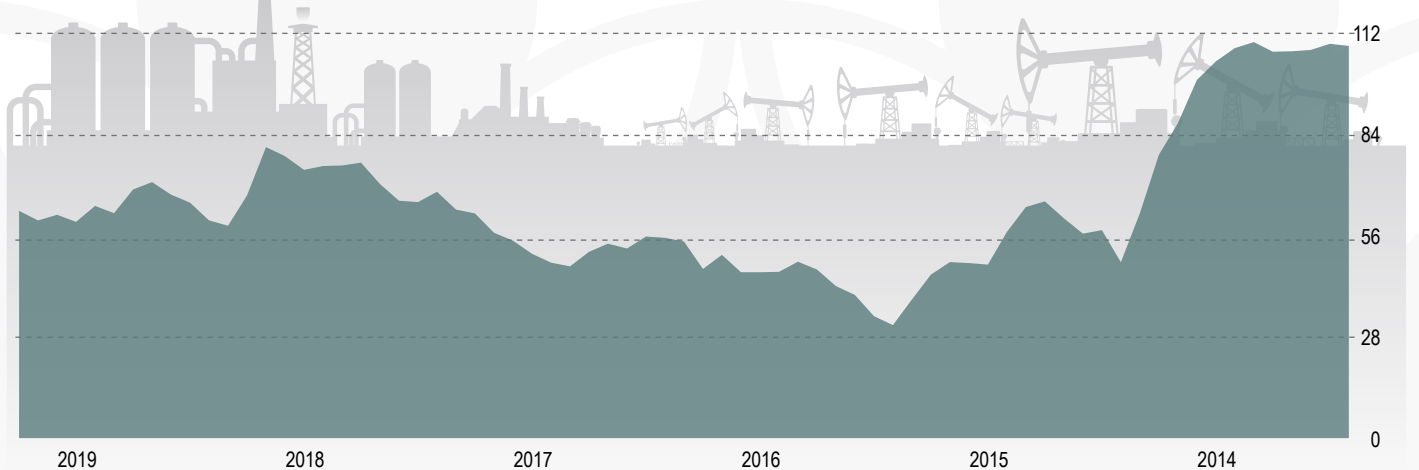
إن من غير المرجح أن يتراجع الوضع الاقتصادي العالمي إلى ركود كامل، إلا أنه لن يوفر دفعة قوية للنمو في القطاع الخاص في أبوظبي. وحتى لو قلت التوترات التجارية بين الكتل التجارية العالمية الكبيرة فإن من غير المرجح أن يعود الاقتصاد العالمي مرة أخرى في أي وقت قريب إلى طريق النمو القوي الذي تحفزته التجارة.



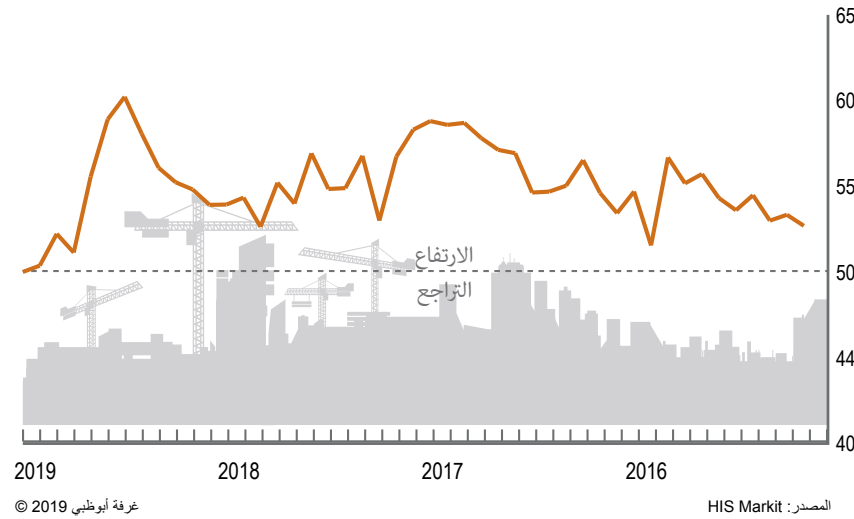
2.5–3.5%

النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2020

الرسم البياني 3: تبقى أسعار النفط ضعيفة نسبياً



الرسم البياني 4: مؤشر مديري المشتريات: القطاع الخاص في أبوظبي يأخذ راحة بعد الارتداد القوي في النصف الأول 2019



ويشير المسح إلى أن الضغوط التنافسية القوية كانت مرة أخرى عاملاً رئيسياً في النتائج الأخيرة. (انظر الرسم البياني 4).

وخلال السنوات القليلة الماضية كان مؤشر مديري المشتريات قد تراوح ما بين 51 و 58 نقطة، مستقراً بارتياح فوق عتبة 50 نقطة التي تفصل التوسع عن التراجع وشهد مايو 2019 أعلى مستوى للمؤشر مشيراً إلى تحسن عام في ظروف العمل في القطاعات غير النفطية. وتكشف لنا نظرة عن كثب إلى نتائج مؤشر مديري المشتريات أن الناتج في نوفمبر قد توسع بوتيرة منخفضة إلى حد ما ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة طفيفة على الطلبات الجديدة حيث استمرت الشركات في خوض المنافسة الشديدة في السوق، كما تم خفض رسوم البيع مرة أخرى استجابة للطلب الهزيل. وتشير حصيلة الناتج إلى ضعف القطاع الاقتصادي الخاص وأنه سيواصل ذلك في المستقبل المنظور ويحدث هذا نتيجة لاستمرار الشركات غير النفطية في أبوظبي في خفض أسعار البيع وسط الضغوط التنافسية.

إن الانخفاض في الأعمال الجديدة على الرغم من الانخفاض الحاد في الرسوم، إلى جانب الانخفاض الهامشي في إجمالي المبيعات، يعطي تلميحاً أولياً بأن القطاع الخاص غير النفطي قد يتحمل فترة من الانكماش. ولكن سواء أحدث هذا أم لا فإن الشركات - تبقى إيجابية حيال التوقعات على المدى القريب. و ربما تكون النتائج الحديثة والضعيفة نسبياً قد قللت من تقدير الأداء الفعلي، تماماً مثلما بالغت المفاجآت الإيجابية للنصف الأول في تقدير الوضع الحقيقي للقطاع الخاص في أبوظبي. وعلى أي حال يتعين على الحكومة أن تظل متيقظة وتركز على حافز الطلب المحلي لتضمن حدوث الانتعاش.

القطاع الخاص في أبوظبي

عززت أبوظبي التزامها بتطوير القطاع الخاص ففي يونيو 2019 تم إطلاق تسع مبادرات جديدة للشركات والمستثمرين ورواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). ويتماشى هذا الإعلان مع الرؤية المتمثلة في أن تكون هي الموقع العالمي الأعلى لممارسة الأعمال التجارية. وتتمثل إحدى الخطوات في زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وتلتزم الحكومة بتطوير ودعم فرص مشاريع الشراكة الجديدة مثل المشروعات التعليمية على شكل مدارس تُديرها شركات خاصة تمولها الحكومة أو مشاريع البنية التحتية الكبيرة وسوف يقطع هذا الالتزام شوطاً طويلاً في زيادة نمو الاقتصاد. وسوف يستفيد القطاع الخاص أيضاً من المبادرات التي تُعزز سهولة ممارسة الأعمال. ومن الأمثلة على ذلك مؤخراً الترخيص الفوري الذي تقدمه أبوظبي حيث سهّل عملية التقديم لممارسة النشاط التجاري في الإمارة إذ ينقل إطار الترخيص المبتكر هذه العملية عبر الإنترنت مما يسمح للشركات بممارسة الأنشطة على الفور، وكذلك يتم تشجيع المزيد من أمثال هذه التحسينات.

مؤشر مديري المشتريات (PMI) لأبوظبي:

تعرض القطاع الخاص وعلى الأخص الصناعة التحولية لضغوط في النصف الثاني من عام 2019 حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات لشركة IHS Markit (PMI®) من أعلى المستويات التي كان قد شهدتها في النصف الأول. وحيث أن المؤشر قد وصل إلى الخط الفاصل ما بين التوسع والانخفاض في نوفمبر، فإن الصناعة التحويلية في أبوظبي معرضة لخطر استمرار ضعف النمو خلال عام 2020.

وتتناقض هذه النتائج مع التوقعات التي لا تزال سائدة وتفيد بتحقيق انتعاش أقوى للقطاع غير النفطي في عام 2020. ولكن على الرغم من تباطؤ النمو فإن الشركات أكثر تفاؤلاً بالعام المقبل حيث تتوقع أن ترتفع العوائد خلال الإثني عشر شهراً المقبلة، نظراً للتأثيرات الناجمة عن معرض إكسبو دبي 2020 والتي يتم اعتبارها عادة عاملاً إيجابياً للطلب، إضافة إلى ما يمثله "غداً 21" من دعم لنشاط أبوظبي بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير برنامج التحفيز المالي واسع النطاق، مثل "غداً 21"، يكون عادة ساري المفعول لفترة طويلة لا سيما عندما يتعلق الأمر بتدابير هيكلية مثل تخفيف العبء الإداري للاقتصاد.

وقد شهد النمو في ظروف العمل في القطاع الخاص غير النفطي في نوفمبر تراجعاً إلى أدنى مستوى له خلال عشر سنوات. ويوفر مؤشر مديري المشتريات المركب لأبوظبي، والذي استخلصته شركة IHS Markit من إجمالي نتائج دولة الإمارات العربية المتحدة ككل، تنبؤاً مبكراً بظروف التشغيل في أبوظبي إذ انخفض المؤشر العام إلى 49.9 نقطة في نوفمبر حيث كان 50.2 نقطة في الشهر السابق.



49.9

هي القيمة في شهر نوفمبر لمؤشر مديري المشتريات في أبوظبي

من المتوقع أن تظل مستويات الدين العام للحكومة مستقرة خلال السنوات القليلة المقبلة ، كما سيؤدي المزيد من التوسع المالي إلى تضيق العجز في 2019-2020 مع احتياجات الاستيراد المرتبطة بالزيادة المستمرة في الإنفاق التي تعمل على تقليص فائض الحساب الجاري حتى نهاية العقد الحالي. ومن الآن فصاعداً، سوف يسهم الوضع المالي وتأثير حزمة "غداً 21" المالية في تحسين الأداء الاقتصادي العام لإمارة أبوظبي.

مصرفات المستهلك:

لقد بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة 38.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 حيث ارتفع من 34.9% عام 2017 وفقاً لبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي. ويشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة (الاستهلاك الخاص سابقاً) وفقاً لسجلات البنك الدولي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر وهي تستبعد شراء المساكن ولكنها تشمل الإيجار المحاسب للمساكن التي يشغلها مالكوها كما يشمل الإنفاق الاستهلاكي أيضاً المدفوعات والرسوم للحكومات من أجل الحصول على التصاريح والترخيص وكذلك نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (NPISH) مثل الجمعيات الخيرية والنوادي الثقافية والمكتبات العامة.

وقد انخفض الاستهلاك الخاص في عام 2019 حيث شهد المستهلكون في الإمارات تباطؤاً في السوق الاستهلاكية واتخذ الضعف في الاستهلاك الخاص شكلاً الانخفاض في الإنفاق الأسري. ويعزى ذلك جزئياً إلى تباطؤ نمو الوظائف في القطاع الخاص والأجور إلى جانب الزيادة في ضرائب الاستهلاك كجزء من إصلاحات أوسع في ميزانية دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العامين الماضيين.

مؤشر الأداء الاقتصادي (EPI):

لقد تم ادخال مفهوم مؤشر الأداء الاقتصادي (EPI) في الإصدار الأول من التقرير نصف السنوي لأبوظبي (BADER) حيث يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي هذا مؤشراً مركباً لقياس أداء الاقتصاد، مع قياس عوامل أخرى تشمل النمو الاقتصادي وتضخم الأسعار والتوازن المالي والبطالة. (انظر الرسم البياني 5). لقد كان الأداء الاقتصادي لأبوظبي يحتل المرتبة الأولى في المنطقة التي تم مسحها عندما تم إنشاء هذا المؤشر ولكنه انخفض من جراء تأثير أسعار النفط على كل من النمو ووضع الميزانية ، ولكننا مع ذلك نرى التحسينات مرة أخرى حيث حققت أبوظبي تقدماً ملحوظاً واستعادت مكانتها من جديد.

تُعزى نتائج مؤشر الأداء الاقتصادي في عام 2018 إلى استقرار مستويات الدين الحكومي وارتفاع معدلات البطالة وانتعاش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، كما أن التحسينات في معدل التضخم من 4.3% في عام 2015 إلى 2.0% في عام 2016 و 1.6% في عام 2017 دعمت الأداء الاقتصادي لإمارة أبوظبي. وقد تسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) في عام 2018 في حدوث تضخم قصير الأجل في العام نفسه والذي لن يكون له أي انعكاسات كبيرة على تضخم الأسعار بعد ذلك. ومن ناحية أخرى سيكون للدخول الضريبي العالي تأثير دائم على تحسن الوضع المالي.

لقد تفوق أداء أبوظبي في السنوات العشر الماضية على أداء دولة الإمارات ككل في كل عام باستثناء عامين مع استمرار الضغوط المالية والخارجية المتزايدة على الاقتصادات الغنية بالنفط في الشرق الأوسط مثل أبوظبي والإمارات العربية المتحدة بشكل عام والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وذلك منذ أواخر عام 2015 ، ولكن أبوظبي ظلت مرة أخرى متقدمة على دولة الإمارات العربية المتحدة بل إنها تسبق الولايات المتحدة وهذا على الأرجح بسبب تأثير العجز المالي هناك.



97.5%

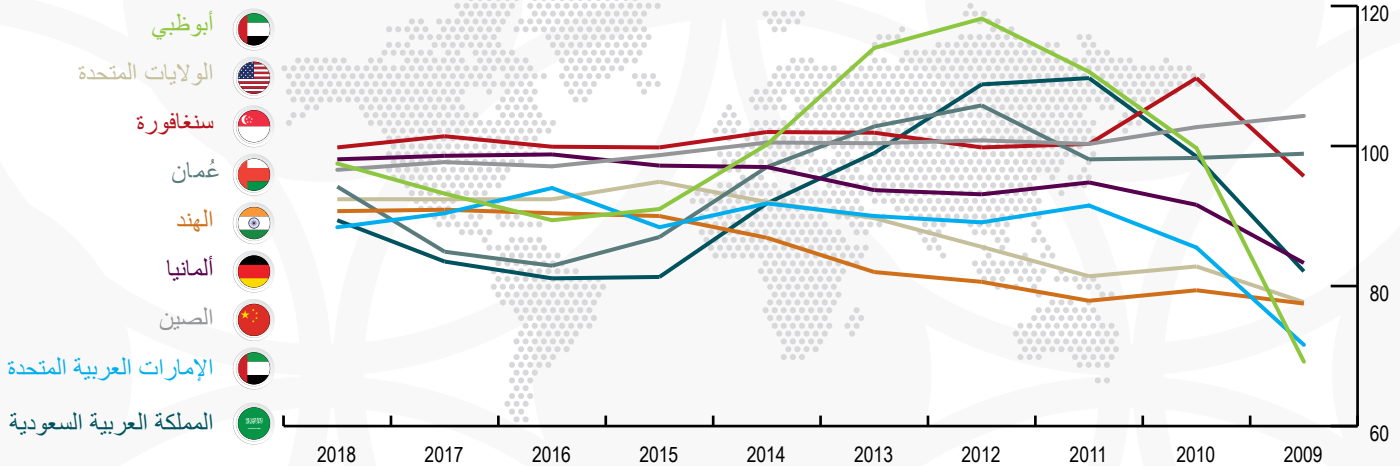
كانت قيمة مؤشر الأداء الاقتصادي لأبوظبي عام 2018



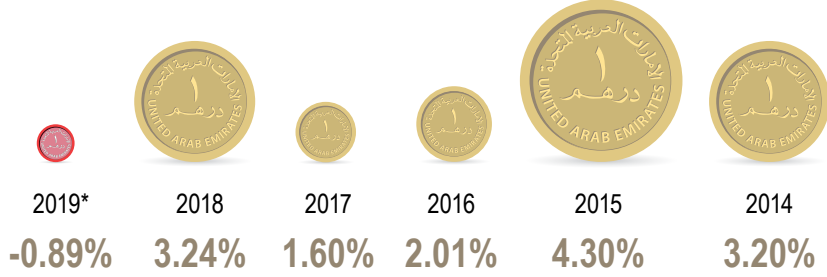
38.5%

من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات عام 2018 كان من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة

الرسمي البياني 5: مؤشر أداء الاقتصاد : أبوظبي تصعد للصدارة بين الدول ذات الأداء العالي



الرسم البياني 6: التضخم بأسعار المستهلك



*يناير إلى أكتوبر

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

غرفة أبوظبي © 2019

تعمل الاتجاهات الإيجابية على تغذية ثقة المستهلك والتي بدورها تعزز الطلب على السلع الاستهلاكية. ووفقاً لدراسة أجرتها "كونفرنس كورب العالمية لثقة المستهلك" (TCB Global CCS) وأعدتها بالتعاون مع شركة "نيلسن" فإن ثقة المستهلك الإماراتي تراجعت في الربع الثالث من عام 2019 وقد كان من المتوقع انخفاض الربع الثالث إلى 107 نقاط ، ولكن مستوى المؤشر في الربع الثاني من عام 2019 بقي دون تغيير عن الربع السابق عند 113 نقطة وظل المؤشر ثابتاً في المنطقة الإيجابية على الرغم من التخفيف .

ويُظهر انخفاض الثقة أن المستهلكين أقل تفاؤلاً إلى حد ما حيال مواردهم المالية الشخصية إذ تشير مستويات المؤشر فوق 100 إلى التفاؤل بينما تشير تلك التي أقل من 100 إلى التشاؤم.

وقد وصل المؤشر في الربع الأخير من عام 2017 إلى أعلى مستوى له على الإطلاق حيث بلغ 118 نقطة مع الانخفاض إلى 97 نقطة في الربع الأخير من عام 2010. ومن المتوقع أن تتجه ثقة المستهلك إلى نحو 109 نقاط في 2020.

تعد القروض الشخصية مصدراً آخر للإنفاق الاستهلاكي ففي الربع الثالث من عام 2019 بقي الطلب على القروض الشخصية في أبوظبي دون تغيير وذلك وفقاً لاستبيان حول توجهات الائتمان نشره مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ومع ذلك من المتوقع أن يزداد الطلب على القروض الشخصية في أبوظبي في الربع الرابع. وقد أشار المستهلكون إلى أن الدخل والتوقعات بالنسبة لأسواق الإسكان والعوامل الموسمية هي أهم العوامل التي تؤثر في الأونة الأخيرة على الطلب على القروض.

إن بيانات مؤشر مديري المشتريات بشأن الأجور والعمالة -وكلاهما يعتبر محركاً لإنفاق للمستهلك - لا تظهر أي تغييرات كبيرة لهذه المؤشرات عام 2019 حيث أن الأجور راكدة كونها لا تزال قريبة من عتبة 50 نقطة خلال العام الماضي في حين أن العمالة تأخذ بالتقلص قليلاً مما قد يشير إلى أن القطاع لا يحتاج إلى قدر كبير من الأيدي العاملة مع زيادة الإنتاجية إذ مع انخفاض المبيعات يسعى البعض إلى خفض الرواتب من أجل تخفيف التكاليف مما يعوض عن توظيف عمال إضافيين في شركات أخرى.

أسعار المستهلك

ستشير بيانات أسعار المستهلك في الإمارات العربية المتحدة لانكماش بشكل إجمالي لعام 2019، نظراً للتأثير المتلاشي لضريبة القيمة المضافة لمجلس التعاون الخليجي البالغة 5% ولانخفاض أسعار المساكن ولأن الدولار الأمريكي الأقوى والذي يرتبط به الدرهم الإماراتي بشكل ثابت قد خفف من تكاليف الاستيراد. وإن من غير المرجح أن يتغير اتجاه الأسعار إلى حد كبير على امتداد الأشهر المقبلة.

ومن الواضح لنا الآن وقد تم احتساب الأثر الوحيد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة فإن مستويات الأسعار

في أبوظبي يبدو أنها مستقرة. ومع ذلك وعلى الرغم من المستويات المتواضعة التي تواجهها أبوظبي حالياً ينبغي النظر إلى انكماش الأسعار بشيء من القلق فذلك يعكس ضعف الطلب ويشكل دعوة أخرى إلى مواصلة التركيز على الإنفاق الحكومي. (انظر الرسم البياني 6).

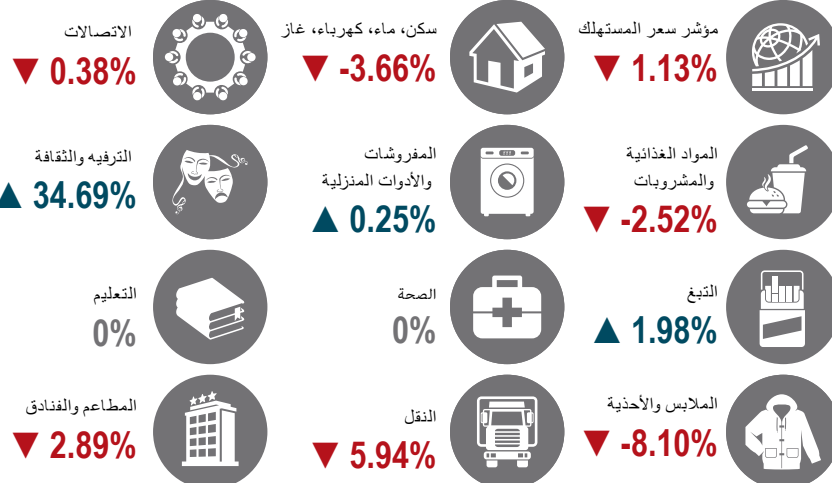
ويكشف تحليل مؤشر أسعار المستهلك الرئيسية عن بعض الاتجاهات المثيرة للاهتمام فقد ارتفع قطاع الترفيه والثقافة - وهي فئة تشكل أقل من 5% بنسبة 35% في أكتوبر 2019 بالمقارنة مع أكتوبر 2018 جاعلة منها أكبر زيادة وأكبر دافع للتضخم، ومن المتوقع في الوقت نفسه أن تسجل أسعار المساكن وأسعار النقل انكماشاً طيلة السنة كاملة وسيهبط سعر النقل إلى مستويات أكثر اعتدالاً وسيبقى عند أقل من 10 بالمئة في 2019 وسوف ينخفض بنسبة أقل من التضخم الرئيسي مع استمرار أسعار النفط في الانخفاض، ومع ذلك سيبقى في مستويات الأسعار المرتفعة.



109

نقطة مؤشر ثقة المستهلك التي من المتوقع أن تصل إليها دولة الإمارات عام 2020

الرسم البياني 7: توجهات السعر في أكتوبر 2019 (% التغيير السنوي)



غرفة أبوظبي © 2019

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

بدرجة عالية إلى الاستثمار في المناطق الصناعية الحرة في أبوظبي.

وقد ازدادت القروض المتعثرة من البنوك الإماراتية في الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بالعام الماضي مما يعكس ضعف حالة قطاع الإسكان والقطاعات ذات الصلة كقطاع الإنشاءات. كما أن ضعف الميزانية العمومية للبنوك الإماراتية لا يشجعها على التمويل لإنعاش الوضع. وهذا يعني أنه بمجرد تحسن الوضع الاقتصادي وانتعاش أسعار المساكن ستتحسن حالة القروض، ومن الممكن أن تنشأ حلقة مفرغة من شأنها أن تؤدي إلى دور أقوى للقطاع الخاص في أبوظبي والمساعدة من قبل الحكومة مطلوبة لتحقيق هذا الأمر.

يعمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في الأونة الأخيرة على اقتراح إجراءات تنظيمية جديدة لتخفيف الحد الأقصى للقروض المصرفية المتاحة للحركة العقارية وأصبح بإمكان البنوك الإماراتية في الوقت الحالي إقراض 20% من ودائع العملاء لقطاع العقارات. ومع ذلك فإن رفع هذا الحد من شأنه أن يكون محفزاً للصناعة المتعثرة. ويدرك البنك المركزي ضرورة التحلي بالمرونة، وقد استجاب لذلك عن طريق تخفيف القيود.

يعتبر بنك أبوظبي الأول أكبر بنك في أبوظبي ودولة الإمارات من حيث إجمالي الأصول والقيمة السوقية للأسهم المتداولة. فإنه وفقاً لبيان المستثمرين الذي أصدره في نوفمبر 2019 كانت 84% من فئات القروض تعود إلى شركات القطاع الخاص و18% لفئة الأسر المعيشية، في حين أن إقراض الحكومة وشركات القطاع العام كان يمثل 26% من الإقراض. وبحسب القطاع الاقتصادي كانت قروض العقارات والإنشاءات هي الفئة الأكبر حيث استأثرت بنسبة 21% من القروض وتليها القروض الشخصية/ قروض التجزئة بنسبة 14%. وبلغت نسبة القروض المتعثرة في البنك 3.1% في الربع الثالث وهو المعدل نفسه الذي كانت عليه قبل عام.

وتظهر الدراسة الاستقصائية للانتماء أن الطلب على القروض التجارية ازداد بشكل متواضع في أبوظبي في الأرباع الثلاثة الأولى من 2019 وقد كان في الواقع في ازدياد في الستة أرباع الأخيرة على التوالي. وإن من المتوقع أن يزداد الطلب أكثر على قروض الأعمال التجارية في الربع الرابع من 2019 بعد أن ازداد في جميع الأنشطة الاقتصادية، وكان أكثر تأثيراً على جميع الشركات المحلية والكبيرة والقروض التقليدية (انظر الرسم البياني 8).

وتأتي الزيادة في الطلب على القروض بصورة أساسية من الكهرباء والغاز والمياه والفئات الأخرى جميعها. وقد تم ملاحظة ضعف الطلب على القروض التجارية لأغراض تطوير الممتلكات والنقل والتخزين والاتصالات وتجارة التجزئة والجملة والتعدين والمحاجر والإنشاءات والمؤسسات المالية (باستثناء المصارف) والتصنيع.

وقد شهدت معظم فئات المصروفات في 2019 انخفاضاً في مؤشر أسعار المستهلك وقد لوحظ أن أكبر زيادة في الأسعار كانت في فئة الترفيه والثقافة ويليهما التبغ. وعلى الرغم من تزايد حصة التبغ من إجمالي أسعار المستهلك فإنها منخفضة بنسبة تقل عن 1%. وفي الوقت نفسه انخفضت جميع الفئات الأخرى وفي مقدمتها الملابس والأحذية والنقل وكذلك انخفضت الأسعار في قطاع الإسكان والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 3.7% في أكتوبر مقارنة مع 2017 حيث تمثل نسبة 31% من مؤشر أسعار المستهلك وهي بذلك أكبر مساهم في مؤشر أسعار المستهلك في أبو ظبي. (انظر الرسم البياني 7).

ويتفاوت أثر تضخم الأسعار حسب مستويات الرفاه للسكان. وقد ارتفعت أسعار المستهلك بأقصى سرعة لدى أعلى مستوى رفاهية بنسبة 3.5% في 2018. وشهدت الفئات المتوسطة زيادة بنسبة 3.1% في حين شهدت تلك الفئات في الحد الأدنى من الرفاهية زيادة بنسبة 2.7% في الأسعار مقارنة بنفس الفترة في 2017. وهكذا ارتفعت الأسعار بأقصى سرعة لدى الفئات الأعلى دخلاً.

الاستثمار الخاص

تواصل أبوظبي جذب الاستثمارات بفضل جاذبيتها كمركز للأعمال والتجارة. ويشكل استثمار القطاع الخاص عنصراً أساسياً في النمو والتنمية. وتعطي الحكومة الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط للمساعدة في تقليل اعتمادها على الصناعات المعتمدة على النفط.

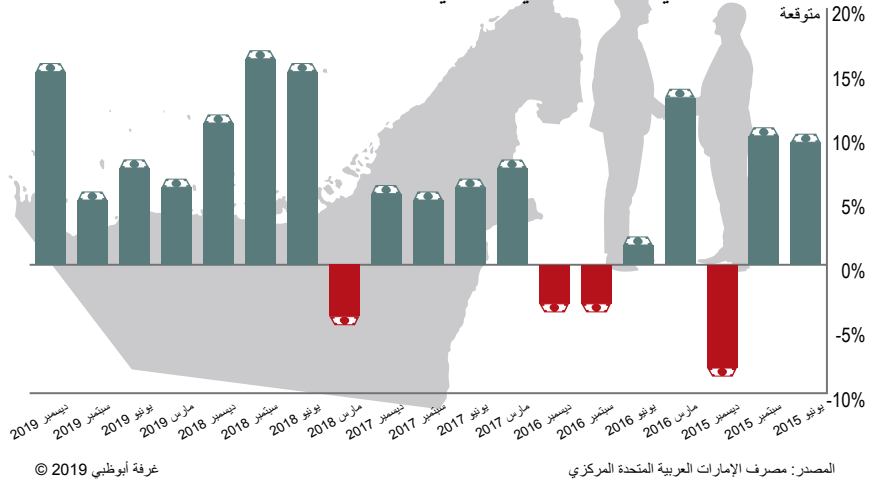
وتبقى الاستثمارات الصينية في وضع قوي باعتبار أن دولة الإمارات هي الشريك الاقتصادي الرئيسي للصين في المنطقة. أن العلاقة بين أبوظبي والصين تقوم أساساً على النفط الخام والغاز الطبيعي والنفط المكرر والمنتجات البترولية الأخرى. فقد أصبحت أكثر تنوعاً أيضاً كما أن الشركات الصينية تنجذب



21%

من القروض في أبوظبي تذهب للعقارات والبناء - ذروة تاريخية

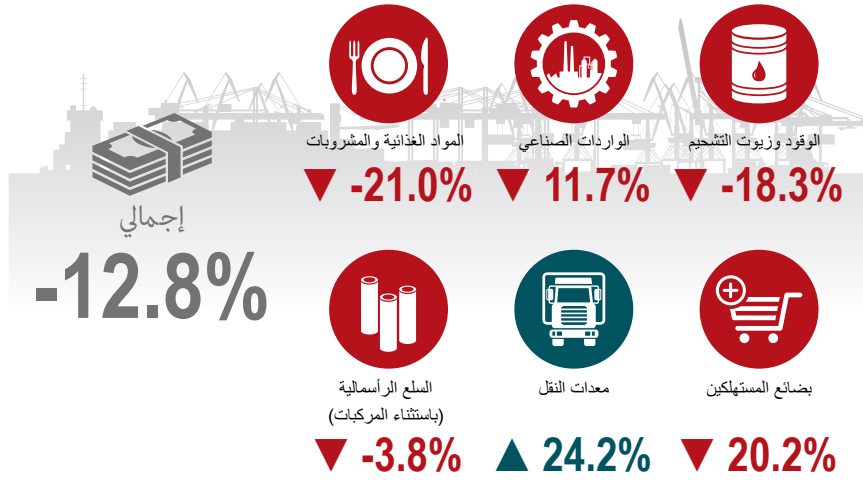
الرسم البياني 8: التغير في الطلب على قروض الشركات يشير إلى زيادة الرغبة في الاستثمار في أبوظبي



غرفة أبوظبي 2019 ©

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الرسم البياني 9: صادرات أبوظبي غير النفطية تعكس تجارة عالمية أضعف (نسبة التغيير من يناير إلى أغسطس 2019)



غرفة أبوظبي 2019 ©

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

الصين من ناحية أخرى التي تستورد من أبوظبي وانخفضت وارداتها عام 2018 قد استقرت وقيمت على نفس المستوى. وفي الوقت نفسه استمرت الشحنات إلى الهند في نمو سريع مما أبقى اقتصاد جنوب آسيا الكبير في المرتبة الثالثة في تصنيف الصادرات من أبوظبي، وتليه الصين ثم الولايات المتحدة (انظر الشكل 10).

ستبقى منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقود النمو العالمي، إلا أن الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين قد أثر على عدد متزايد من الصناعات ابتداء من الزراعة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث فرضت الولايات المتحدة تعرفه جمركية على السلع

وهناك تفاؤل في التوقعات لما تبقى من عام 2019 فمن المتوقع أن يزداد الطلب على القروض على صعيد جميع الصناعات باستثناء التعدين والمحاجر، ومن المتوقع أن تسجل أعلى الزيادات في قطاع تجارة التجزئة والجملة والإنشاءات والتصنيع والكهرباء والغاز والمياه. وتعتبر المحركات الرئيسية التي تم ذكرها على أنها الأكثر أهمية لزيادة الطلب على القروض هي الاستثمار في الأصول الثابتة للعملاء ومبيعات العملاء وتوقعات سوق العقارات تليها أسعار الفائدة.

الصادرات

أطلقت أبوظبي "مكتب أبوظبي للصادرات" (ADEX) في سبتمبر 2019 لتعزيز الصادرات. وسيدعم المكتب التطلع لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال دعم قطاع التصدير. ويسعى المكتب إلى تحسين الصادرات الوطنية من خلال توفير التمويل والضمانات من المشترين الأجانب وكذلك تسهيل الدخول إلى أسواق جديدة. ويسعى "مكتب أبوظبي للصادرات" أيضاً إلى توسيع مجموعة المنتجات والخدمات المصدرة من أبوظبي والإمارات العربية المتحدة.

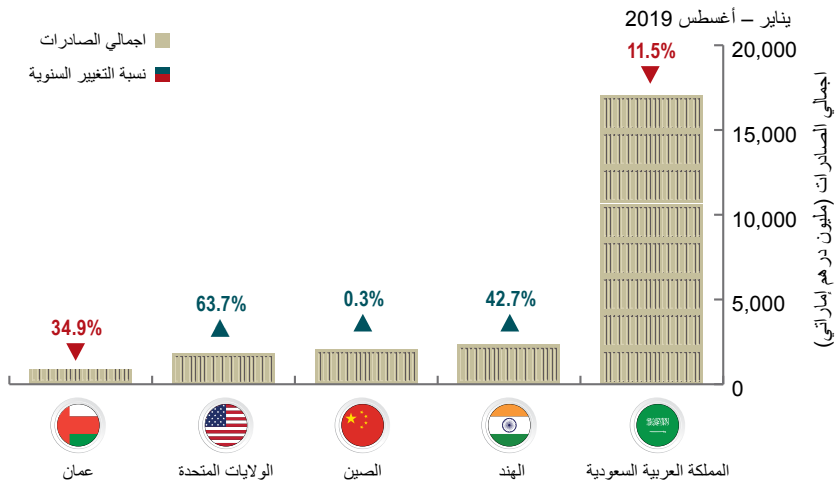
نمت صادرات أبو ظبي بشكل جيد في أواخر عام 2018 ولكنها انخفضت مؤخراً خلال عام 2019. وخلال شهر أغسطس من عام 2019 انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة 12.8% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وكانت السلعة غير النفطية الوحيدة التي شهدت نمواً خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2019 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 هي مُعدّات النقل وقطع الغيار وذلك بزيادة 24.2%. ومع ذلك فإن مُعدّات النقل لا تمثل سوى 1% من إجمالي الصادرات غير النفطية للإمارات. وانخفضت الإمدادات الصناعية التي تمثل 77% من المجموع بنسبة 11.7% خلال هذه الفترة نفسها وكانت الحصة الأكبر التالية هي الأغذية والمشروبات التي تمثل 11% من المجموع وقد انخفضت بنسبة 21.0%.

من المرجح أن هذا الانخفاض يرجع بشكل كبير إلى تحديد الأسعار بقوة نيابة عن شركات أبوظبي كما هو موضح في نتائج مؤشر مديري المشتريات. ووفقاً للشروط المعدلة حسب السعر فإن من المحتمل ألا تكون الصادرات قد تراجعت كثيراً بل لا يزال هناك ما يدعو إلى التفاؤل بأن مصدري أبوظبي قد تمكنوا من الحفاظ على مركزهم في الأسواق الخارجية باتباع استراتيجية لتخفيض الأسعار بشكل كبير (انظر الشكل 9).

بعد تحقيق تقدم مذهل في عام 2018 انخفضت عمليات التسليم إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 11.5% في الفترة من يناير إلى أغسطس 2019 مقارنة بالعام الماضي. ويعتبر هذا التقدم مهماً لأن المملكة العربية السعودية هي أكبر مستقبل لصادرات أبوظبي التي تمثل ما يقرب من نصف (46%) جميع الصادرات غير النفطية.

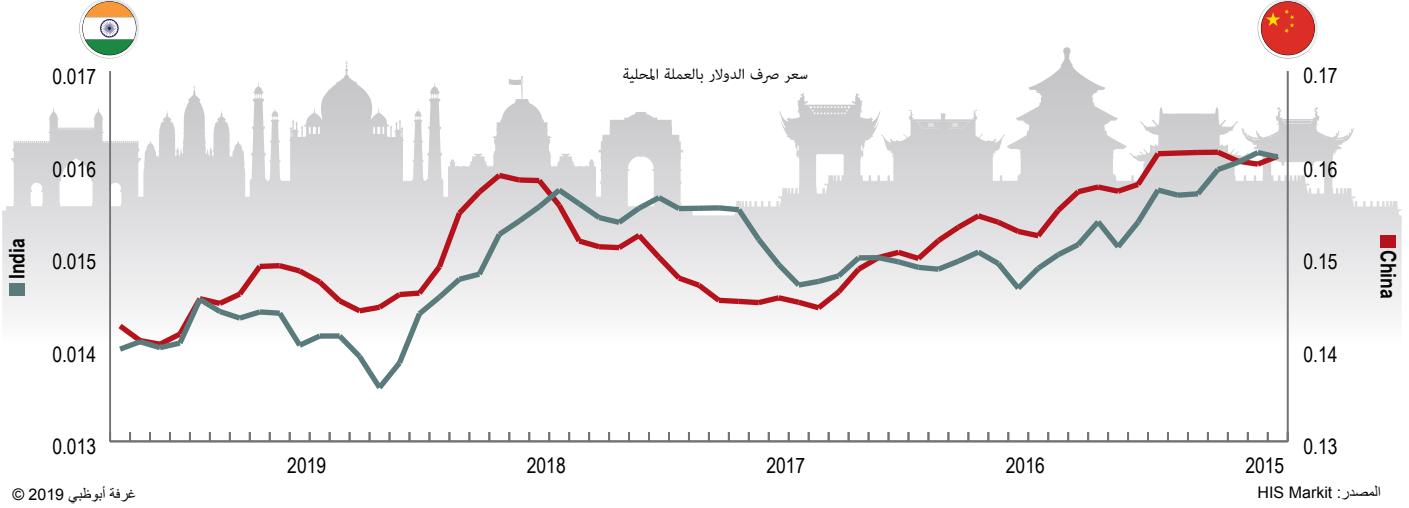
الرسم البياني 10: الصادرات غير النفطية موزعة حسب الدولة



غرفة أبوظبي 2019 ©

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

الرسم البياني 11: تتنافس شركات أوظيفي ضد يوان صيني وروبية هندية ضعيفان



2016. ومن المتوقع إجراء خفض آخر لسعر الفائدة قبل نهاية العام لمواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي.

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يستمر التضخم محصوراً بشكل جيد بعيداً عن ارتفاع ضغوط أسعار المواد الغذائية الناجمة عن الطقس غير المواتي كالرياح الموسمية غير المواتية في جنوب آسيا والقحط ومواسم الجفاف الطويلة في أستراليا وإندونيسيا فضلاً عن تفشي أنفلونزا الخنازير الأفريقية في المنطقة.

أما بالنسبة لعام 2020 فننتوقع حدوث زيادة في المنطقة نتيجة لقضايا الإنتاج الغذائي المستمرة والانخفاض الطفيف في قيمة العملة والسياسة النقدية المتساهلة وبرامج ترشيد الإعانات في بلدان مثل إندونيسيا وماليزيا.

في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لن يجلب النصف الأول من عام 2020 سوى المزيد من التسهيلات النقدية المتواضعة قبل أن تبقى أسعار

الصينية علماً أن معظم المنطقة، بما في ذلك أوظيفي، تتمتع بعلاقات تجارية كبيرة مع الصين. ويبدو أن هناك انقطاعاً غير مستقر للأعمال التجارية بين الصين والولايات المتحدة ويمكن أن تندلع الأعمال العدائية مرة أخرى مما يهدد النمو من جديد.

سيكون هناك المزيد من التسهيلات في عام 2020 فقد خفضت البنوك المركزية الرئيسية أسعار الفائدة في الشهر الماضي ويتوقع المزيد من التخفيضات قريباً. وقد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس مرة أخرى في أكتوبر. والأهم من ذلك هو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يُنمّي ميزانيته العمومية بأسرع مما كان متوقعاً في السابق.

وقد انضم أيضاً في بداية شهر نوفمبر البنك المركزي الصيني إلى هذا التوجه من خلال خفض سعر الفائدة على عملية الإقراض المتوسط الأجل لمدة عام بمقدار خمس نقاط أساس ليصل إلى 3.25% وهو أول تخفيض منذ طرحت طريقة السوق المشتركة بين البنوك في عام

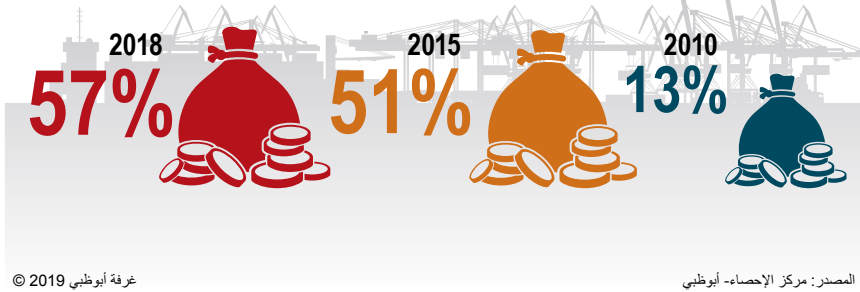


12.8%

تراجع في نمو الصادرات غير النفطية من يناير إلى أغسطس 2019



الرسم البياني 12: نسبة الصادرات غير النفطية إلى الواردات تشير إلى زيادة تغطية الواردات غير النفطية



غرفة أبوظبي © 2019

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي



الملخص

ينبغي لأبوظبي مواصلة الطريق نحو مزيد من التنويع والابتكار في الاقتصاد، وهذا سيضمن النمو المستدام لنسبة الاستيراد / التصدير حيث تسعى أبوظبي جاهدة لتوسيع وجودها في الصناعات غير النفطية والأسواق الخارجية.

لن يكون عام 2020 سهلاً على أبوظبي والقطاع الخاص حيث تتكيف الإمارة مع قوى خارجية عن سيطرتها إلى حد كبير، وترتبط هذه القوى بالتوترات التجارية المستمرة بين الكتل التجارية الكبرى في العالم. كما أنها ترتبط أيضاً بالوضع العام الضعيف للسوق العالمي.

تعتبر أبوظبي بلداً مندمجاً بالكامل في الأسواق العالمية الآن وتتفاعل مع العديد من البلدان. وفي حين أن هذا يجلب العديد من الفوائد إلا أنه يعني أيضاً أنه لا يمكن لأبوظبي ببساطة قطع الاتصال بمجرد أن يصبح الوضع أقل لطفاً.

إن أفضل علاج للصداق من الأسواق الخارجية هو حزمة التحفيز في الوطن. ولحسن الحظ، فإن حكومة أبوظبي لديها بالفعل "غداً 21" جاهزة وهذه الحزمة بحاجة الآن إلى المراجعة المستمرة، ويجب إجراء التعديلات استجابة لمتطلبات اقتصاد أبوظبي الديناميكي. ■

الفائدة معلقة عند مستوى منخفض لفترة طويلة. وسيتعين على دول مثل الهند وإندونيسيا موازنة التسهيل النقدي مقابل استقرار العملة ومواطن الضعف الخارجية الأخرى مما يحد من مجال المناورة في السياسات.

وقد ساعد انخفاض أسعار النفط وتباطؤ التضخم في أسعار الواردات الأمريكية لدى الارتفاع الحاد لقيمة الدولار خلال عام 2019 على إيقاف التضخم. وأدى استمرار ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض أسعار النفط والعوامل المؤقتة الأخرى إلى كبح التضخم في بداية عام 2019.

وساعدت سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي لتخفيضات السعر خلال عام 2019 الاقتصاد الإماراتي حيث سيكون الدولار الأمريكي — والدرهم — أقوى دونما حاجة إلى هذه التخفيضات. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع الدولار في الأعوام القليلة المقبلة في كبح أسعار الواردات الأمريكية والتضخم الأساسي.

وسيوّدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي والدرهم إلى تقليص هوامش منتجات أبوظبي وقدرتها التنافسية في تلك الأسواق سريعة النمو فاليوان الصيني والروبية الهندية عملتان معومتان تتنافسان معهما أبوظبي، لكنهما تتعرضان في الوقت الحالي لضغوط أيضاً (انظر الشكل 11).

لا تزال منتجات البلاستيك والألمنيوم والنحاس والصلب تشكل الجزء الأكبر من صادرات أبوظبي غير النفطية وتُمثل مجموعات المنتجات الأربعة هذه وحدها ما يقرب من نصف إجمالي الصادرات وقد أنشأت أبوظبي نفسها كمنتج لمثل هذه السلع.

سيساعد إطلاق مكتب أبوظبي للصادرات على توسيع جاذبية الصادرات لتشمل مجموعة أكبر من المنتجات وحدث هناك تقدم في ذلك. ويتبين بالنظر إلى نسبة إجمالي الصادرات (بما في ذلك النفط) إلى إجمالي الواردات، أن هذه النسبة بين معظم التقلبات المرتبطة بالأسعار قد ازدادت بين عامي 2010 و 2018. (انظر الشكل 12).

جهات الاتصال

غرفة أبو ظبي
صندوق بريد 662، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

IHS Global GmbH
Friedrich-Ebert-Anlage 35-37, 60327 Frankfurt, Germany

محمد عبد الرحيم سيد أحمد
مستشار اقتصادي – غرفة أبو ظبي
m.sidahmed2@adcci.gov.ae
www.abudhabichamber.ae
+971 2 6177532
+971 508101754

دكتور رالف ويجرت
المدير المساعد للاستشارات – IHS Economics
& Country Risk
Ralf.Wiegert@ihsmarkit.com
+49 (0)69 20973 320
+49 (0)151 42628 143

IHS Markit
300 Brickstone Square, Suite 500, Andover, MA 01810, US

جانيس برانكو
المسؤول الرئيسي للاستشارات – IHS Economics & Country Risk
Janice.Branco@ihsmarkit.com
+1 781 301 9018

بيان إخلاء المسؤولية

إن تقارير IHS والمعلومات الواردة في هذه الوثيقة (المشار إليها فيما بعد باسم "مواد IHS") تخضع لحقوق الطبع والنشر لشركة IHS Inc. (المشار إليها فيما بعد باسم "IHS") وتمثل البيانات، أو الأبحاث، أو الآراء، أو وجهات النظر التي تنتشرها IHS، ولا تعد تمثيلات للحقيقة. أجرت IHS هذا التحليل وأعدت مواد IHS من خلال الاستفادة من الخبرة والمهارة المعقولة في تطبيق أساليب التحليل بما يتوافق مع الممارسات الصناعية المعتمدة. إن الآراء، والتوقعات، والتقييمات، والبيانات، والتوقعات الواردة في هذا التقرير (بما في ذلك وسائل الإعلام الأخرى) هي آراء المؤلف (المؤلفين) حصراً في وقت كتابة هذا التقرير ولا تمثل بالضرورة آراء IHS Markit. لا تتحمل IHS Markit أو المؤلف (المؤلفون) أي التزام بتحديث هذا التقرير في حالة تغير أي محتوى، أو رأي، أو بيان، أو تقدير، أو توقع (ويشار إليها مجتمعة باسم "المعلومات") أو إذا ما أصبحت غير دقيقة لاحقاً. إن التنبؤات غير مؤكدة بطبيعتها بسبب الأحداث أو مجموعات الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول بما في ذلك إجراءات الحكومة، والأفراد، والجهات الخارجية، والمنافسين. تسري مواد IHS اعتباراً من تاريخ نشرها الأصلي (وليس من تاريخ هذه الوثيقة). وعلاوة على ذلك، في حين أن مواد IHS المستنسخة في هذه الوثيقة مستمدة من مصادر تعد موثوقاً بها، إلا أن دقتها واكتمالها ليسا مضمونين، ولا الآراء والتحليلات المستندة إليها. إلى الحد الذي يسمح به القانون، لن تتحمل IHS المسؤولية عن أي أخطاء أو إغفالات أو أي خسائر، أو تلف، أو نفقات تنجم عن الاعتماد على مواد IHS أو أي بيان وإرد بها، أو نتيجة عن أي إسقاط. لا ينطبق أي ضمان ضمني يتعلق بالقبالية للتسويق أو الملائمة مع غرض معين. لا تُفسر مواد IHS باعتبارها مشورة قانونية أو مالية، ويتم توفيرها دون التزام على أساس أن أي شخص يتصرف بناء على مواد IHS أو بخلاف ذلك يغير موقفه بالاعتماد عليها فهو يعمل ذلك على مسؤوليته الخاصة تماماً. أعدت مواد IHS المصححة عميل IHS فقط لاستخدامها من جانب عميل IHS. تعد IHS و IHS globe design علامتين تجاريتين لشركة IHS. تخضع العلامات التجارية الأخرى التي تظهر في مواد IHS للملكية IHS أو أصحابها المعنيين."



غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

العنوان: المبنى الرئيسي لغرفة أبوظبي، شارع الكورنيش، صندوق بريد: 662
الهاتف: 00971-2-6214000، البريد الإلكتروني: contact.us@adcci.gov.ae

www.abudhabichamber.ae